

## الانتاج والتسويق

أدت السياسة الزراعية لاسرائيل في الضفة الغربية ، الى انخفاض في انتاج بعض المحاصيل وزيادة في انتاج البعض الآخر . وتتلخص هذه السياسة في ما يلي :

١ - التقليل من تصدير المنتجات الزراعية للضفة الغربية عن طريق الاردن ، من أجل تحقيق مزيد من الارتباط بالسوق الاسرائيلية .

٢ - زيادة انتاجية بعض المحاصيل المناسبة للتصدير لاوروبا ، من أجل الحصول على العملة الصعبة بما تلذان بالسهل به قبيعه تلذان بما شيه : ريدانها و القفا قبيد ن

٣ - التقليل من زراعة المحاصيل التي تحتاج الى كميات كبيرة من المياه .

٤ - زراعة المحاصيل التي يحتاجها المستهلك الاسرائيلي والتي تعتمد على العمل اليدوي المكثف .

٥ - عرقلة زراعة المحاصيل التي يمكن ان تتنافس المنتجات الزراعية الاسرائيلية .

٦ - عرقلة زراعة المحاصيل الغذائية الاساسية للسكان في الضفة الغربية كالحبوب ، وتشجيع زراعة المحاصيل التسويقية .

ونتيجة لهذه السياسة ، حصل انخفاض كبير في انتاج البطيخ والشمام الذي كان يعتبر من المحاصيل الهامة للضفة الغربية المصدرة للاردن . فبعد ان بلغ الانتاج ، كما يبين الجدول ٩ ، سنة ١٩٦٨ ، ٣٦ طناً ، اي ما يعادل ١٦٪ من مجموع الانتاج ، تدنّى سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٥ الى اربعة اطنان ، اي ما يعادل ١٪ فقط من مجموع الانتاج .

وقد لعبت سياسة اثبات المنشأ دوراً في تعطيل تصدير كثير من المنتجات الزراعية ، ودفعت زراعة الضفة الغربية الى مزيد من الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلي .

كما أن عملية التصدير للاردن ليست مضمونة الربح دائماً ؛ فقد تطورت الزراعة في الاغوار الاردنية وأصبحت تزاحم مثلتها في أغوار الضفة الغربية ، اضافة الى عدم حماية صادرات الضفة الغربية الزراعية من قبل السلطات الاردنية ؛ ففي سنة ١٩٧٨ ، استورد الاردن البصل والبطيخ من ايران وتركيا على حساب انتاج الضفة الغربية .

وبذلك اقتصرت الصادرات الزراعية الى الاردن ، بشكل اساسي ، على البندورة والخيار والموز والحمضيات والجوز والبطاطا ، كما يبين الجدول ١١ . أما الفواكه التي كانت تعتبر من صادرات الضفة الغربية الاساسية الى الدول العربية ، فقد حظر الاردن بيعها الا في اراضيه ، مما الحق ضرراً بمزارعي العنب في منطقة الخليل بشكل خاص ؛ اذ أن شحنات ضخمة منه كانت مخصصة للسعودية يبيعت بأسعار « خاسرة » في الأسواق الاردنية (٤٢) . ولم تسمح هذه السلطات بتصدير الفواكه والخضار للاقطار العربية الاخرى الا في نهاية سنة ١٩٧٧ وبداية سنة ١٩٧٨ ؛ حيث بلغت نسبة ما صدر الى هذه الاقطار حوالي نصف ما صدر للاردن .